رغم التهديدات.. النبطية تعاود الانتفاضة

لبنان: الإثنين موعد إعلان اسم المكلف بتشكيل الحكومة

متظاهرون في النبطية اللبنانية

رؤساء الوزراء السابقون فؤاد السنيورة وتمام سلام ونجيب ميقاتي

بيروت – «وكالات»: حددت الرئاسة اللبنانية الإثنين المقبل موعداً للاستشارات النيابية الملزمة لإعلان إسم المكلف بتشكيل حكومة جديدة.

وقالت الرئاسة في بيان، إن المديرية العامة للرئاسة حددت «الاثنين المقبل 9 ديسمبر 2019 موعداً للاستشارات النيابية الملزمة لتسمية الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة».

وأضاف البيان أن الاستشارات، ستستمر يوماً واحداً، من العاشرة والنصف صباحاً، إلى الخامسة والربع عصراً.

وكان رئيس الحكومة سعد الحريري، استقال في 29 أكتوبر الماضي «تجاوباً مع إرادة الكثير من اللبنانيين الذين نزلوا إلى الساحات لمطالبوا بالتغيير، والتزاماً بضرورة تأمين شبكة أمان تحمي البلد في هذه اللحظة التاريخية»، وذلك بعد 13 يوماً من الاحتجاجات الشعبية.

ويجري الرئيس عون الاتصالات الضرورية قبل الاستشارات النيابية الملزمة لتسهيل تأليف الحكومة.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تتواصل فيه الاحتجاجات الشعبية منذ 49 يوما، ويطالب المحتجون بحكومة إنقاذ من التكنوقراط، وانتخابات نيابية مبكرة، وخفض سن الاقتراع إلى 18 عاما، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية، واسترداد الأموال المنهوبة، ومحاسبة الفاسدين. ويؤكدون استمرار تحركهم حتى تحقيق المطالب.

ويذكر أن الدستور اللبناني ينص، على أن يسمي الرئيس، رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استنادا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.

كما كشفت مصادر لبنانية عن أنّ شكل الحكومة الجديدة أصبح متفقاً عليه نهائيا، بحيث تكون حكومة تكنو-سياسية من 24 وزيراً.

وقالت المصادر لصحيفة «الجمهورية» اللبنانية في عددها الصادر الأربعاء، إن اتفاقا حصل على ترشيح المهندس سمير الخطيب لرئاسة الحكومة الجديدة، وستبقى وزارة المالية فيها من حصة نبيه بري تحديدا، وتسمّي الأحزاب وزراء الدولة فيها.

وأشارت المصادر إلى أنه فيما يتعلّق بالاختصاصيين فيعيّنون كل حسب اختصاصه في الوزارة المناسبة، لافتة إلى أنه تقرّر ترك بعض تفاصيل التركيبة الحكومية للرئيس المكلف، لأنّ المهم الآن هو إنجاز الاستشارات بغية تنفيس الاحتقان.

وأضافت أنّ «حظوظ هذه الحكومة أصبحت متقدمة، خصوصاً بعد إعلان جبران باسيل الخروج منها، وهذا كان شرط رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري العازف عن قبول التكليف حتى تكون مقبولة لدى الشارع الذي كانت عودة باسيل ستستفزّه».

وأوضحت «إذا كان الحريري قد اختار الخروج من الحكومة ليضمن خروج باسيل الذي ربط مصيره الحكومي به، فإنه، أي الحريري، أكد للمعنيين أنه سيقدّم كل التسهيلات للإسراع في تشكيل حكومة يسمّي في عدادها وزراء تكنوقراط من دون سياسيين، ويدعمها في العمل الدقيق والجبّار الذي ستقوم به في هذه المرحلة الصعبة».

ووفق الصحيفة، تحدثت معلومات عن أنّ الحكومة التي ستتكوّن من 24 وزيراً سيكون بينهم 6 وزراء دولة من السياسيين، وقد حسمت بعض الأسماء ومنها سليم جريصاتي، محمد فنيش وعلي حسن خليل، على أن يسمّي الحريري وزيراً سياسياً، إلى وزيرين آخرين لتكتمل هذه المجموعة قبل الاتفاق على أسماء الوزراء الاختصاصيين الـ18.

وطرح جبران باسيل على الخطيب استبدال حقيبة «الخارجية» بـ«الداخلية» لتكون من حصة «التيار الوطني الحر»، لكن لم يحصل أي تفاهم في هذا الصدد، على أن تبقى وزارة الدفاع من حصة رئيس الجمهورية ميشال عون.

من جهة أخرى قال ثلاثة رؤساء وزراء سابقين في لبنان إن «أي مرشح لرئاسة الحكومة يوافق على الخوض في مشاورات حول شكل الحكومة وأعضائها قبل تكليفه «ويقبل بالخضوع لاختبار من قبل لجنة فاحصة غير مؤهلة ولا مخولة دستوريا إنما يساهم أيضا في خرق الدستور وفي إضعاف وضرب موقع رئيس مجلس الوزراء».

وينظر إلى بيان رؤساء الوزراء السابقين فؤاد السنيورة وتمام سلام ونجيب ميقاتي على أنه ضربة للجهود الجارية لتشكيل حكومة جديدة بقيادة رجل الأعمال السني سمير الخطيب.

ويتولى منصب رئيس الوزراء مسلم سني بموجب النظام الطائفي في لبنان.

وكانت تعليقات من ساسة لبنانيين الثلاثاء، تشير إلى أن ثمة تقدما في الاتفاق على حكومة جديدة بقيادة الخطيب رغم عدم التوصل لاتفاق.

من ناحية أخرى عاود المحتجون اللبنانيون في النبطية جنوب البلاد، انتفاضتهم الأربعاء، رغم التهديد والعنف الذي تعرضوا له من قبل السلطة.

ونفذ المحتجون في النبطية اعتصاماً قرب السراي الحكومي في المدينة، وجالوا في أحد شوارعها ثم عادوا إلى خيمة الاعتصام، وسط تدابير أمنية للجيش وقوى الأمن، منعاً لقطع أي طريق، كما أورد موقع «جنوبية» الإخباري.

وفي قرية كفررمان الغربية من النبطية، نفذ عدد من المحتجين وقفة احتجاجية في خيمة الاعتصام رفضاً لتسمية سمير الخطيب رئيساً للحكومة خلفاً لسعد الحريري.

رؤساء حكومات سابقة يقوضون فرص تشكيل حكومة بقيادة الخطيب

الجزائر: رئيسا الوزراء أحمد أويحيى وعبدالمالك السلال ينفيان اتهامهما بالفساد

رئيسا وزراء الجزائر السابقان أحمد أويحيى وعبد المالك سلال

الجزائر – «وكالات»: نفى رئيسا وزراء الجزائر السابقين، أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، اتهامهما بالفساد وسوء استغلال الوظيفة، خلال محاكمتهما أمس الأول الأربعاء في قضية مصانع تجميع السيارات.

وبدأت اليوم بمحكمة سيدي أمحمد أول جلسة محاكمة لأبرز شخصيات نظام الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة، في قضية مصانع تجميع السيارات التي يتابع فيها 14 متهماً، بينهم وزراء سابقون، وعدد من رجال الأعمال.

وقال أويحيى إن «ما تفعله الحكومة اليوم هو نفس ما كنا نفعله نحن»، نافياً منح امتيازات غير مستحقة للغير، كما أنكر أويحيى، تهمتي الرشوة، وتعارض المصالح.

كما كشف أويحيى، أن السلطات الأمريكية تدخلت لدى سفارة الجزائر بواشنطن لتمكين شركة فورد من الحصول على رخصة تجميع السيارات في الجزائر، ومنح رخصة استثنائية لهذه الشركة بعد استشارة الرئيس بوتفليقة.

وقال أويحيى، إن «الهدف كان توفير فرص عمل وخلق ثروة خارج قطاع المحروقات».

ومن جهته، حمل رئيس الوزراء الأسبق عبد المالك سلال، المسؤولية لوزير الصناعة السابق، عبد السلام بوشوارب، الهارب من القضاء، مسؤولية إعداد كراس الشرو لمصانع تجميع السيارات، معترفاً بأنه لم تكن له سلطة على هذا الوزير.

وأنكر سلال تهمة سوء استغلال الوظيفة، وأنه لم يساعد ابنه فارس المسجون المتهم في القضية بالحصول على مزايا غير مستحقة بتملكه 23 في المئة من أسهم شركة رجل الأعمال أحمد معزوز.

ونفى سلال التلاعب بأموال الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي كان يعتزم الترشح لعهدة خامسة.

وبعد الاستماع لأقوال أويحيى وسلال، رفعت الجلسة، لتستأنف بالاستماع لأقوال وزير الصناعة الأسبق يوسف يوسفي، المتهم في نفس القضية.

مسلحون من مكافحة الإرهاب يهاجمون وزير المالية في حكومة الوفاق الليبية

طرابلس – «وكالات»: هاجمت عناصر من جهاز مكافحة الإرهاب التابع لحكومة الوفاق الليبية، مقر المجلس الرئاسي التابع لها في طريق السكة، بالعاصمة طرابلس.

وذكرت قناة «218 نيوز» الليبية، الأربعاء، نقلاً عن مصادر خاصة، أن المهاجمين اشتبكوا مع قوة الحرس الرئاسي وقوة من الردع والمباحث العامة والأمن المركزي تاجوراء، قبل أن تتدخل ما تعرف بقوة «عشرين عشرين» وتفض الاشتباك المسلح.

وقالت المصادر إن الهجوم تزامن مع تواجد وزير المالية فرج بومطاري، في مقر المجلس الرئاسي، وهرب فور الهجوم من الباب الخلفي، لحمايته من المسلحين.

وأشارت مصادر غير رسمية، إلى أن المسلحين الذين قالوا إنهم تابعون لجهاز مكافحة الإرهاب التابع للبنيان المرصوص، طالبوا بمبالغ مالية من وزارة المالية.

وأشارت الحادثة الجدل في طرابلس، بعد إلاق الطرق المؤدية لمنطقة السكة والمناطق المحاذية لها.

وأظهرت مقاطع فيديو على مواقع التواصل، أصوات إطلاق النيران بشكل كبير، مع سيارات مسلحة تتحرك بالمنطقة، فيما يبدوا أنها اشتباكات مسلحة مع القوة المكلفة بحماية مقر المجلس الرئاسي.

سيارة مفخخة تستهدف رتلاً عسكرياً تركياً شرق حلب

غارة «مجهولة» على مخزن أسلحة للحرس الثوري الإيراني في سوريا

إحدى العربات العسكرية التركية المستهدفة بالتفجير

عواصم – «وكالات»: استهدفت غارة مجهولة، مساء الأربعاء، مخزن أسلحة للحرس الثوري الإيراني في مطار قرب البوكمال السورية.

وأوردت قناة العربية الإخبارية أن إسرائيل لم تعقب على الغارة، التي يعتقد أنها مسؤولة عنها.

وأضافت أن غارة أولى ضربت مستودعا إيرانيا في دير الزور، واستهدفت الثانية مستودع أسلحة في قاعدة الحمدان الجوية، قرب البوكمال.

واستهدفت إسرائيل المنطقة نفسها قبل عام.

ويسود التوتر الجبهة الشمالية خاصة الجولان المحتل، اين يحافظ جيش الاحتلال الإسرائيلي على تأهب عسكري هجومي ودفاعي.

وتخشى إسرائيل أن ترد إيران في الأيام المقبلة على الغارات والاغتيالات الأخيرة التي نفذها الإسرائيليون، وفقا للعربية.

من ناحية أخرى أعلنت قوات موالية للوحدات الكردية في شمال سوريا، مقتل 7 جنود وعناصر من الجيش التركي وميليشياته في ريف عفرين وإعزاز ومارع بريف حلب.

وقالت قوات «تحرير عفرين» في بيان الأربعاء: «نحن كقوات تحرير عفرين، وانتقاما لأطفالنا الشهداء الذين استشهدوا في مجزرة تل رفعت خلال قصف لجيش الاحتلال التركي ومرتزقته، نفذنا اليوم سلسلة من العمليات في عفرين وإعزاز ومارع»، وفقا لما ذكره موقع «باسنيوز».

وأضاف البيان: «استهدفت قواتنا موقعا عسكريا لجيش الاحتلال التركي في قرية كويله التابعة لعفرين الثلاثاء، ونتيجة ذلك قتل جندي تركي وأصيب إثنين آخرين بجروح فيما تم تدمير الموقع بالكامل بعد استهدافه بقذائف الأوبيس».

وتابع البيان: «استهدفت قواتنا أيضا عددا من النقاط التي كان يتمركز فيها ميليشيات الاحتلال في محيط مدينة إعزاز وخلال ذلك قتل 5 منهم، فيما أصيب آخر بجروح».

وأوضح البيان، أن «قواتنا نفذت يوم الثلاثاء عملية قنص ضد جيش الاحتلال التركي في مدينة مارع قتل خلالها عنصر للميليشيات».

وتابع أنه «بعد انتهاء العمليات التي نفذتها قواتنا قام جيش الاحتلال بقصف قرى صوغانكه وأقبية التابعتان لناحية شيراوا وميرعناز وشوراغة ومالكية التابعة لناحية شرا، إضافة لقرية حربل في مقاطعة الشهباء بالقذائف».

وختم البيان بالقول، «نحن كقوات تحرير عفرين نؤكد أن هجمات الإحتلال على المدنيين ستلقى رداً قوياً من قبلنا».

وكان 10 أشخاص قتلوا بينهم رجلان مسنان فيما أصيب 13 آخرين، مؤخراً، جراء هجوم الجيش التركي وميليشياته على بلدة تل رفعت شمال حلب.

كما قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، فجر أمس الخميس، إن «انفجاراً عنيفاً بسيارة مفخخة، استهدف رتلاً للقوات التركية، خلال توجهه إلى قاعدة البلدق غرب مدينة جرابلس بريف حلب الشرقي.

وأشار المرصد إلى أن الانفجار تسبب بإصابة عدد من عناصر القوات التركية بجروح متفاوتة، وتم نقل المصابين إلى الأراضي التركية، وسط معلومات مؤكدة عن سقوط قتلى من القوات التركية، تزامنا مع تحليق طائرات تركية في أجواء المنطقة.

ووثق المرصد السوري في 3 ديسمبر (كانون الأول)، أن مسلحين مجهولين عمدوا إلى إطلاق النار على قيادي عسكري في فصيل فرقة الحمزة المدعوم من تركيا، في بلدة بزاعة بريف حلب الشمالي الشرقي، ما أدى لمقتله بعد نقله إلى المشفى، عقبها عملية استنفار وانتشار كبير لعناصر الفصيل في البلدة على خلفية مقتل القيادي.

تجدر الإشارة إلى أن القتيل هو شقيق قائد فرقة الحمزة وكان سيئ الصيت والسمعة في المنطقة.

من جهة أخرى نقل المرصد السوري لحقوق الإنسان مصادر وصفها بـ«الموثوقة» أن الفصائل المسلحة الموالية لتركيا بدأت بهدم منازل في تجمع قرى كورمازات الواقعة جنوب مدينة تل أبيض في ريف الرقة.

ووفقاً للمرصد فإن عملية التهديم تشمل منازل المواطنين الأكراد من أهالي القرية ممن هجروا منها بفعل العملية العسكرية التركية المعروفة باسم نبع السلام.

وتشمل عمليات الهدم المنهجة منازل عناصر في قسد (قوات سوريا الديمقراطية) من أهالي المنطقة، في إطار الانتهاكات المتواصلة للقوات التركية والفصائل المسلحة الموالية لها.

وأشار المرصد في 30 نوفمبر الماضي، استمرار عمليات السلب والنهب ضمن منطقة شمال شرق سوريا من قبل الفصائل المسلحة الموالية لأنقرة.

وعلم المرصد السوري أن الفصائل المسلحة في عملية نبع السلام المدعومة من تركيا بدأت بعملية السطو على مادة الشعير في قرية أبو جلود بمنطقة مبروكة بريف رأس العين الغربي، وجرى تحميل ونقل 3 شاحنات (قاطرة مقطورة) من المنطقة فيما جرى نصب راية الفصيل في المنطقة.

وأشار المرصد إلى أن ملكية الشعير في القرية تعود لعائلة «أصفر ونجار» من أبناء الديانة المسيحية وهم أحد أبرز رواد الزراعة في المنطقة، وأبلغت مصادر المرصد السوري أن أكياس الشعير المخزنة في القرية بلغ تعدادها 8000 كيس، لم يتسنى للعائلة نقلها سابقا لتأتي الفصائل الآن وتبدأ عملية السلب كما جرت العادة بجميع المناطق التي باتت تحت سيطرتها شمال شرق سوريا.

كما وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان، الأربعاء، مقتل عنصرين اثنين من الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا خلال اشتباكات متقطعة بالرشاشات الثقيلة والقصف المدفعي على محور قرية سروج بريف إدلب.

وارتفع عدد القتلى من قوات النظام والمسلحين الموالين لها خلال الاشتباكات منذ مساء الثلاثاء، إلى 9 قتلى ليصبح عدد قتلى الاشتباكات 36 قتيلاً حتى الآن.

وأشار المرصد إلى مقتل 25 عنصراً من الفصائل، بينهم 20 من المنطرفين.

وشهد ريف إدلب الجنوبي عمليات كر وفر منذ 30 نوفمبر حتى صباح أمس، بين الفصائل المسلحة وقوات النظام السوري.

كما يشهد محور أم شيحة في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، اشتباكات عنيفة وصدت الفصائل المسلحة والتنظيمات الجهادية الموالية لها لمحاولتي تقدم لقوات النظام في المنطقة، وسط استمرار القصف البري والجوي.

وقال المرصد السوري إن «قوات النظام تمكنت من معاودة السيطرة على رسم الورد وإسطبلات، بعد أن كانت قد استعادت السيطرة على سروج قبل ساعات».

وتكون قوات النظام تمكنت مجدداً من معاودة السيطرة على جميع المناطق التي تقدمت إليها الفصائل المسلحة خلال الأيام الـ4 الماضية، ضمن معارك الكر والفر جنوب شرق إدلب.